

المتحدة] ، ٨٠٠ دباية تشيغتين ، ٢٦ مركبا حريبا ، و ١٤ مركبة حواما [من بريطانيا] .
(الانباء ٧٣/٥/٢٥ نقلًا عن نيوزويك) .

وإذا كان سبب اختيار واشنطن لإسرائيل كقوة تقف في مواجهة دول المشرق العربي المجاورة لها أمراً معروفاً للجميع ، فإن من الضروري تسليط الأضواء على سبب اختيارها لإيران بغية مواجهة الدول العربية البترولية التقليدية المصدية للغرب . أن أزمة الطاقة وحاجة الولايات المتحدة المتزايدة لها تجعل واشنطن تبتذل اهتماماً خاصاً بدول الخليج . واكثر دولتين في المنطقة هما إيران والسعودية وهما اليوم من الدول السائرة في ركاب الغرب . ولكن الأميركيين يرون أن إيران « مضمونة » أكثر من السعودية أو من دول الخليج الأخرى لأن الدعم الأميركي المستمر لإسرائيل وعسف تل أبيب وعطرسقتها تخلق جواً من التهمة على أمريكا داخل دول الخليج وبين أوساط الجماهير العربية في كل مكان ، وتضع الحكام العرب أصدقاء الغرب في موقف حرج متناقض مع تطلعات جماهيرهم ، وتخلق مناخاً ضاملاً قد يؤدي إلى انقلاب هذه الدول من دول تقليدية إلى دول راديكالية معادية للاستعمار ومصالحه في المنطقة . ولهذا فإن رجل الشرطي المتبل في الخليج هو إيران لا السعودية خاصة وأن الحجم البشري الإيراني (٢١ مليون نسمة) يتلاءم مع هذا الدور أكثر من الحجم البشري السعودي (٨ ملايين نسمة) . وإيران مستعدة للعب هذا الدور فهي مقابلة مع صحيفة **لويوان** نشر في باريس بتاريخ ٥/١٣ قال الشاه « لقد أبلغت كل الدول الكبرى أنني سأعهم بالأمن في هذا الجزء من العالم » . وفي حديث صحفي مع مجلة **نيوزويك** رسم شاه إيران دور بلاده في المستقبل بقوله « ليست لدينا مسؤوليات وطنية وإقليمية فحسب ، بل إن لنا دوراً عالمياً أيضاً بصفتنا الضامنين والحامين لنحو ٦٠ بالمائة من احتياطي العالم من الزيت . . . إن ما نشتريه (من أسلحة) هو رادع سيصدقه جميع جيراننا » . ثم أكد موقفه العدائي لحركة التحرر العربي ورغبته في حراسة المصالح النفطية الغربية من ضربات هذه الحركة فقال رداً على سؤال حول الأخطار الرئيسية التي يمكن أن تهدد إمدادات النفط للغرب في المستقبل : « هناك احتمال أن يطاح ببعض الأنظمة الواقعة على الجانب الآخر من الخليج نتيجة للأعمال التي يقوم بها المتطرفون المخربون

الآن . خذ ثورة ظفار في عمان مثلاً ، وحاول أن تتصور ماذا سنجابه في حالة نجاحها » . وعندما سئل عن الدور الذي يمكن أن يلعبه إذا ما استؤنف القتال بين العرب وإسرائيل وأدى ذلك إلى انقطاع وصول النفط إلى الغرب أجاب : « باستطاعتي أن أؤكد أن الطرق والممرات البحرية ستظل مفتوحة » (نيوزويك ٧٣/٥/٢١) .

التنافس الأمريكي - الفرنسي : تشير الأنباء الواردة من مصادر غربية متعددة إلى أن المملكة العربية السعودية والكويت لا تزالان تبحثان احتمالات شراء الأسلحة من فرنسا رغم الموافقة الأمريكية « المبدئية » على بيعهما أسلحة متطورة . وتذكر هذه الأنباء أن هناك ضغوطاً مصرية على السعودية لشراء ميراج - ٥ أو ميراج ف - ١ التي تعتبر نسخة متطورة من ميراج - ٢ بدل الفانتوم (انترناشونال هيرالد تريبيون ٩ - ١٠ / ٧٣/٦) . وليس هناك تأكيدات عربية قاطعة بهذا الصدد . ولكن الموقف الأمريكي المتحيز في الخليج ، وفي شرق البحر الأبيض المتوسط يجعل من الطبيعي توجه بعض الدول العربية إلى فرنسا لتعزيز قدرتها العسكرية . وكل توجه عربي إلى فرنسا يعني ضغطاً سياسياً جديداً على واشنطن ، واستغلالاً للتناقضات الجزئية - التي قد لا تبقى جزئية - داخل المعسكر الرأسمالي مع محاولة الاستفادة من هذه التناقضات في الصراع ضد إسرائيل حالياً ، وإيران مستقبلاً .

وبالإضافة إلى الضغط الموجه إلى واشنطن فإن الاتجاه نحو السلاح الفرنسي يقدم للدول العربية - غير الراغبة في شراء أسلحة سوفيتية - أكثر من ميزة : ١ - فهو يؤكد على الصعيد السياسي العالمي وبشكل ملموس « أن عدائنا يضر وأن صداقتنا تنفع » وهو مبدأ طالما تحدث عنه العرب دون أن يطبقوه - أن لم يطبقوا بالفعل عكسه (تزايد الاستثمارات الأمريكية في البلدان العربية وتزايد حجم المبادلات التجارية الأمريكية - العربية بعد حرب ١٩٦٧) . ويمكننا أن نتصور الصدى الحسن الذي ستلاقيه صفقة أسلحة سعودية ضخمة من فرنسا وانعكاس ذلك على القوى الفرنسية المؤيدة للعرب داخل فرنسا إذا عرفنا أن في ميزان المدفوعات الفرنسي - السعودي عدم تناسب صارخ بين الصادرات والواردات . إذ يبلغ حجم واردات فرنسا من السعودية ٦٩٢ مليون